S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1995/604
21 July 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى أعضاء مجلس الأمن الرسالة المرفقة، المؤرخة ١٧ تموز/يوليه ١٩٩٥، التي تلقاها من المدير العام بالنيابة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

210795 210795 95-21870

مرفق

رسالة مؤرخة ١٧ تموز/يوليه ١٩٩٥ موجهة إلى الأمين العام
من المدير العام بالنيابة للوكالة الدولية للطاقة الذرية

أود الاشارة إلى الفرع الثالث من التقرير نصف السنوي السابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية (الوثيقة S/1995/287 المؤرخة ١١ نيسان/أبريل ١٩٩٥)، عن تنفيذ خطة الوكالة للرصد والتحقق المستمرين لامتثال العراق للالتزامات ذات الصلة المحددة في قراري مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) و ٧١٥ (١٩٩١).

ويتناول هذا الفرع الآثار المترتبة على وثيقتين تتألف كل منهما من صفحة واحدة، قدمتا باعتبارهما من المراسلات العراقية الرسمية الصادرة في نيسان/أبريل ١٩٩٤، وتوحيان باستئناف برنامج للأسلحة النووية.

وعلى نحو ما تشير إليه الفقرة ٢٠ من ذلك التقرير، تعهدت الوكالة بابقاء مجلس الأمن على علم بنتائج تحرياتها بشأن هذه المسألة.

وبناء على ذلك، أطلب منكم التفضل بإحالة التقرير المرفق بشأن تحريات الوكالة في هذه المسألة إلى مجلس الأمن.

والمدير العام وموظفو مكتبه مستعدون بالنسبة لأي مشاورات تودون أو يود المجلس إجراءها.

(توقيع) كيان جيهوى
المدير العام بالنيابة

تذييل

متابعة التقرير السابع للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية عن تنفيذ خطة الوكالة للرصد والتحقق المستمرين لامتثال العراق للفقرة ١٢ من قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ٦٨٧ (١٩٩١)

تناول الفرع الثالث من التقرير السابع نصف السنوي للوكالة (الوثيقة S/1995/287 المؤرخة ١١ نيسان/أبريل ١٩٩٥) عن تنفيذ خطة الوكالة للرصد والتحقق المستمرين لامتثال العراق لالتزاماته ذات الصلة المحددة في قراري مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) و ٧١٥ (١٩٩١)، المضامين التي تنطوي عليها وثيقتان تتكون كل منهما من صفحة واحدة وقدمتا باعتبارهما من المراسلات العراقية الرسمية، وهما صادرتان في نيسان/ أبريل ١٩٩٤، وتوحيان باستئناف برنامج للأسلحة النووية.

وعلى نحو ما أشير إليه أول الأمر في مقالة نشرت في صحيفة صنداي تايمز اللندنية في ٢ نيسان/ أبريل ١٩٩٥، تسلمت الصحيفة الوثيقتين في أواخر شباط/فبراير من مرسل مجهول الاسم. وحصلت الوكالة على نسخة من كل وثيقة في ٤ نيسان/أبريل ١٩٩٥.

وكما يتبين في الوثيقة S/1995/287، شرعت الوكالة في اجراء تحريات ترمي إلى تحديد صحة هاتين الوثيقتين واستجلاء جوهرهما.

وفي ٥ أيار/مايو ١٩٩٥، حينما أوشك هذا التحقيق ان يكتمل، تلقت الوكالة مجموعة إضافية من ثلاث وثائق. وقد حصل على هذه المجموعة الثانية صحفي في دولة عضو أخرى، تقريبا في نفس الوقت الذي تم فيه استلام المجموعة الأولى من الوثائق في المملكة المتحدة. وكان جليا أن المجموعة الثانية تتعلق بالموضوع ذاته وأمكن البت بسرعة بأن المجموعتين وردتا من نفس المصدر.

وقد ظلت مهمة الوكالة دون تغيير وإن جرى توسيع نطاقها نوعا ما، وهي البت في صحة الوثائق، والمعلومات الواردة بها - ووفرت الوثائق الاضافية قاعدة أوسع للقيام بذلك.

ولقد استكملت الوكالة الآن تحقيقها الذي استتبع إجراء تحليل تفصيلي للوثائق من حيث الشكل والمضمون - بما في ذلك مقارنتها بقاعدة البيانات الضخمة من الوثائق التي تم الاستيلاء عليها في العراق أثناء عملية التفتيش السادسة التي قامت بها الوكالة؛ وتحليل متعمق للمراسلات الراهنة والسابقة، والسجلات التي قدمها العراق؛ ومقابلات أجريت مع الأفراد العراقيين الذين يزعم أنهم ضالعين في الأمر، أو يعرف أنهم من ذوي الكفاءات التقنية ذات الصلة؛ ومقابلات أجريت مع مدنيين عراقيين لا يعملون في الحكومة؛

ومقابلات أجريت مع الصحفيين الذين لهم صلة بهذه الوثائق؛ والاضطلاع بأنشطة تفتيشية في الموقع، بما في ذلك الرصد البيئي، باستخدام أدق الأساليب التحليلية.

واستنادا إلى نتائج تلك الأنشطة فضلا عن المعرفة الواسعة للوكالة لبرنامج العراق السابق وحالته الراهنة، تبين وجود عدد كبير من الأخطاء وعدم التساوق في الوثائق، تتمثل في التالي:

- السلامة اللغوية والاتساق مع الممارسة العراقية:

تتضمن هذه الوثائق عبارات تقنية تختلف عن تلك الموجودة في قاعدة البيانات الكبيرة التابعة للوكالة والمكونة من الوثائق العراقية المستولى عليها، فضلا عن المصطلحات التي لا تتفق مع الاستخدام العراقي الموحد.

- اتساق الوثائق من حيث الشكل والمبنى مع الممارسات العراقية الثابتة:

لا يتسق شكل الوثائق مع الاستخدام العراقي المعاصر. وبالاضافة إلى ذلك، تنم الوثائق عن وجود أخطاء من حيث المبنى، مما يوحي بعدم الانسجام مع الوثائق العراقية الأصلية.

- السلامة العلمية:

كان تقييم الخبراء من دول حائزة للأسلحة النووية، أن بعض العناصر التقنية في البرنامج التي تم استنتاجها من الوثائق بعيدة الاحتمال. كما أن بعض تلك العناصر لا يتسق أيضا مع المعلومات المتاحة عن مركز برنامج العراق السري خلال السنوات الأخيرة للبرنامج.

- الدقة:

ثبت بصورة جلية وجود حالات كثيرة من عدم الدقة تتعلق بمؤهلات وألقاب وأسماء بعض الأشخاص، وتتعلق أيضا بالهياكل التقنية والتنظيمية الادارية.

وقد تم بصورة شاملة توثيق التحقيق الذي اضطلعت به الوكالة والأسس التي بنت عليها استنتاجاتها. ومع ذلك فنظرا لما يتسم به ذلك الموضوع وهذه العملية من طابع حساس، فمن الحصافة الابقاء على سرية هذه الوثيقة.

وبناء على هذا التحقيق توصلت الوكالة إلى استنتاج مؤداه انه استنادا إلى الأدلة المتاحة لا تعد هذه الوثائق أصلية. وعلاوة على ذلك، لم يعثر على دليل له مصداقيته يشير إلى أن الأنشطة المشار إليها في هذه الوثائق، تجري أو كانت تجري في العراق.

ومن الجدير بالذكر أن الوكالة ستواصل السعي بنشاط في إطار خطتها للرصد والتحقق المستمرين، من أجل الحصول على أي دليل قد يشير إلى القيام بالأنشطة المحظورة بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

- - - - -